وزير الثروة السمكية يتفقد مشاريع الإنزال السمكي في باب المندب والمخا

■ ،،تعز/ سبأ

اطلع وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري أمس ومعه وكيل محافظة تعز لشئون مديريات الساحل عارف أحمد مجور على عدد من مشاريع الإنزال السمكي وساحات الحراج السمكي بمديريتي باب المندب والمخا .

حيث تفقد الوزير مجمع الإنزال السمكي الجاري تنفيذه بمنطقة العرضي بباب المندب بتكلفة ٣٩٧ ألف دولار بتمويل حكومي من قبل مشروع الأشغال العامة والمكون من مبنى للحراج وخزان مياه سعة ٢٠٠ متر مكعب ولسان كاسر للأمواج ومزلق قوالب إضافة إلى الخدمات الأساسية الأخرى.. كما تفقد موقع حراج ذباب ومشروع الإنزال السمكي المتكامل بالمخا.

وخلال لقائه بالصيادين ومسئولي الجمعيات التعاونية السمكية في باب المندب وذباب والمخا .. استمع الوزير إلى همومهم وتطلعاتهم من أجل الارتقاء بعملهم وتحسين أحوالهم المعيشة وتوفير متطلباتهم من مياه وكهرباء ومشتقات نفطية بأسعار تشجيعية أسوة بزملائهم في محافظة عدن .

وأكد الوزير أن الوزارة لن تدخر أي جهد في تذليل كافة الصعاب أمام الصيادين وتوفير متطلباتهم .. مشيرا إلى أن زيارته هذه تأتي للاطلاع على النشاط السمكي الذي يقوم به الصيادون وكذا على التسهيلات والمشاريع التي تقوم بتنفيذها الوزارة بهدف تسهيل عملية الإنتاج السمكي والتسويق .

وبين أن لدى الوزارة مشروع إنزال سمكي متكامل في المخا بتكلفة واحد مليون و٢٠٠ ألف دولار والذي سيبدأ التنفيذ فيه قريبا إضافة إلى مشروع آخر للإنزال السمكي بباب المندب يجري العمل فيه حاليا .

وأكد أن الإطلاع على نشاط الصيادين والاستماع إليهم سيمكن الوزارة من توفير الخدمات الضرورية للصيادين كالمياه والكهرباء والقروض الميسرة الخاصة بتوفير القوارب ومحركاتها من أجل تسهيل نشاطهم السمكي وزيادة الإنتاج .

وأوضح أن الوزارة تهدف في عملها إلى تحديد المخزون السمكي والذي على ضوئه سيتم العمل على تنظيم الاتفاقيات الخاصة بيواخر الصيد وحتى النشاط السمكي الاعتيادي بصورة عامة والتوسع في بناء مراكز الإنزال وتوفير مصانع الثلج وتحسين ظروف الإنتاج والذي سينعكس على قيمة المنتج وتحسين دخل الصيادين .

من جانبه عبر رئيس الاتحاد التعاوني السمكي علي احمد بن شبا عن موافقة الاتحاد على رؤى وزير الثروة السمكية في إعادة هيكلة الجمعيات السمكية وتعديل قانونها.. منوها إلى ضرورة أن تكون الجمعيات السمكية من الأعضاء الصيادين انفسهم وليس من خارجهم وان تكون عضوية الجمعيات السمكية من مناطق عمل العضو حتى تعمل على خدمة الصيادين .

رافق وزير الثروة السمكية، وكيل الوزارة لقطاع الخدمات والإنتاج غازي لحمر ومدير عام مكتب الثروة السمكية بتعز محمد عبد السلام الدهبلي ومدراء عموم مديريتي باب المندب رشاد علي عبدالجليل والمخا شائف الدكام.

المهندس بشر لـ"الثورة":
محطة حزيز لتوليد الكهرباء جاهزة لإنتاج ٩٠ ميجاوات في حال توفر الوقود

■ ،،الثورة/ خليل المعلمي

أوضح المهندس أحمد بشر عبدالودود مدير عام محطة حزيز لتوليد الكهرباء أن محطة حزيز جاهزة لتوليد ٩٠ ميجاوات في حال توفر الوقود من ديزل ومازوت للمحطة.. مشيراً إلى أن إنتاج هذه الكمية من الطاقة سيعمل على توفير ٤٠٪ من الطاقة التي تحتاجها أمانة العاصمة وبالتالي يمكن تخفيض ساعات الإطفاء التي تشهدها أمانة العاصمة بشكل كبير.

وقال في تصريح لـ"الثورة" بأن محطة حزيز في الوقت الحالي هي خارج نطاق الخدمة بسبب عدم توفر الوقود، وأشار إلى أن قدرة المحطة تبلغ ١٣٠ ميجاوات من خلال ثلاث محطات هي حزيز الأولى وحزيز الثانية وحزيز الثالثة حيث تتكون الأولى من ٦ مولدات لإنتاج ٣٠ ميجاوات وتعمل بوقود الديزل بينما تتكون الثانية من سبعة مولدات لتنتج ٧٠ ميجاوات وتعمل بوقود الديزل أو المازوت، والمحطة الثالثة تحتوي على ٣ مولدات لإنتاج ٣٠ ميجاوات وتعمل بوقود الديزل أو المازوت.

ونوه إلى أن سبب النقص في قدرة المحطة هو خروج بعض المولدات عن الخدمة لحاجتها للصيانة وتوفير قطع الغيار لذلك، وقد "أعددنا برنامجا لإعادتها للخدمة خلال ٤-٦ أشهر، باستثناء أحد المولدات والذي يحتاج إلى إصلاح من قبل الشركة المنفذة نتيجة أعطال لحقت به قبل انتهاء فترة الضمان".

وأشار إلى أنه قد تم ولأول مرة صيانة وإصلاح أحد المولدات والذي تبلغ قدرته ١٠ ميجا عبر كوادر يمنية تعمل في المحطة وأثبتت التجارب التشغيلية للمولد نجاح عملية الصيانة وتوفير الكثير من الأجور التي كانت تدفع لوكيل الشركة المنفذة للمحطة نظير هذه الأعمال.. مشيراً إلى أن هذه الأعمال قد تمت بتوجيهات من قبل الدكتور صالح حسن سميع وزير الكهرباء والطاقة والمهندس خالد راشد المدير العام للمؤسسة العامة للكهرباء.

منوهاً إلى أن المؤسسة العامة للكهرباء تمتلك كوادر فنية وهندسية ذات خبرة وكفاءة عالية يمكن الاعتماد عليها في الصيانة والتشغيل والإصلاح وهذا ما يجعلنا فخورين بذلك.

بورصة مصر تتجه لإعادة النظر بالإجراءات الإحترازية

■ ،،اكد رئيس البورصة الدكتور محمد عمران على ان الاجراءات الاحترازية التي اتخذت قبل فترة لحماية التداولات من الانهيار قد تم الاتفاق على اعادة النظر بها مع هيئة الرقابة المالية وذلك في غضون اسبوعين.

وقال عمران في مقابلة خاصة عبر الهاتف مع قناة العربية "نحن نقترب من المرحلة النهائية لاعادة النظر في تلك الاجراءات "التي اعتبرها هامة جدا في وقتها .مضيفا ان الوضع يسمح بمراجعتها بعد ان عاد الاستقرار الى البلاد نسبيا .

واتخذت هيئة الرقابة المالية في الثامن من فبراير ٢٠١١م عددا من الاجراءات الاحترازية لحماية التداولات بالبورصة المصرية مثل تقليص ساعات التداول بالبورصة المصرية إلى ثلاث ساعات قبل ان تعود فيما بعد لمواعيدها الطبيعية وتعليق العمل بنظام T0 اليات البيع والشراء ووقف العمل بالجلسة الاستكشافية وتقليص الحدود السعرية على الأسهم المقيدة بالبورصة إلى ٥و ١٠٪.

وكانت ادارة البورصة قد طبقت مجموعة من الاجراءات الاحترازية عند إعادة التعاملات على السوق في مارس الماضي بعد توقف دام ٥٥ يوما ومنها ان يتم وقف التداول على السوق في حال تجاوز مؤشر egx100 حاجز ٥٪ والغاء الجلسة الاستكشافية ،ووقف البيع والشراء في نفس اليوم ،وغيرها من الاجراءات التي لا تزال السوق تعمل بها حتى الآن.

رئيس الوزراء اليوناني يتوقع اتفاقا بشأن الديون خلال ايام

■ ،،قال رئيس الوزراء اليوناني لوكاس باباديموس لرويترز ان اليونان تتوقع اتمام محادثات صعبة لاعادة هيكلة الديون مع دائنيها من القطاع الخاص في غضون ايام والمفاوضات مع الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي بشأن اتفاق جديد للانقاذ المالي قبل نهاية الاسبوع القادم.

ومتحدثا قبل قليل من استئناف المحادثات مع ممثلي البنوك الدائنة بشأن اتفاق لمبادلة السندات ضروري لانقاذ البلد العضو بمنطقة اليورو من الافلاس قال باباديموس: "اليونان لن تتخلف عن سداد ديونها"

واضاف قائلا: "حققنا تقدما مهما على مدى الاسابيع القليلة الماضية وفي الايام القليلة الماضية على وجه الخصوص. نحن نحاول اتمام المناقشات باسرع ما يمكن. انا متفائل جدا بانه سيتم الوصول الى اتفاق في الايام المقبلة."

وأبدى باباديموس تفاؤلا ايضا بشأن مفاوضات موازية تجرى مع ما يعرف بالترويكا -الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الاوروبي- قائلا: ان من المتوقع التوصل لاتفاق قريبا بشأن اصلاحات يطالبون بها في مقابل حزمة مساعدات جديدة قيمتها ١٣٠ مليار يورو تحتاجها اليونان للحفاظ على سيولة مالية.

دراسة تؤكد أهمية وضع خطة تمويلية للمشروعات المنتجة في كافة القطاعات الواعدة

■ ،،كتب/محمد راجح

أكدت دراسة حديثة أهمية وضع خطة تمويلية للمشروعات المنتجة في كافة القطاعات الواعدة والمنتجة.

ويرى خبراء اقتصاد في هذا الصدد ضرورة قيام البنوك العاملة في اليمن بدورها في تمويل المشروعات المنتجة في كافة القطاعات الواعدة في البلاد، وضخ استثمارات كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي والسمكي.

وطبقاً للدراسة فإن هناك أهميَّة لإقامة مناطق حُرَّة بين اليمن ودول الجوار، لأن إقامة مثل هذه المشاريع تعمل على تنشيط دور الائتمان المصرفي ودفع البنوك إلى المساهمة بشكلٍ فاعلٍ في تنمية الصادرات اليمنية.

ويلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً واستراتيجياً في التجارة الخارجية، خاصَّةً في مجال الصادرات والواردات، باعتباره ركيزةً أساسيةً للعملية التنموية في أيِّ بلد، إلى جانب العلاقة القوية بين نموّ القطاع المالي والمصرفي، من ناحية، وبين نموّ القطاعات الاقتصادية والتنموية، من ناحية أخرى.

وتُرى الدراسة أن دور البنوك اليمنية في فتح الاعتمادات ومُداولة مُستندات التصدير، ما زال ضعيفاً، لأن معظم الصادرات الوطنية تتمّ خارج نطاق البنوك، مُشدداً على أهميَّة النهوض بدور البنوك في اليمن وتهيئة البيئة المناسبة لعملها من خلال تحديث منظومة القوانين الحالية المعمول بها في القانون التجاري، وسنّ مجموعة قوانين وتشريعات جديدة مُلائمة، بالإضافة إلى التسريع في حسم وحلّ قضايا البنوك المنظورة في المحاكم التجارية منذ فترات طويلة، إلى جانب تفعيل دور القضاء من خلال إنشاء محاكم تجارية مُتخصصة في كافة المحافظات.

وتشدد على ضرورة قيام الحكومة بإنشاء سوق للأوراق المالية، مع سنّ القوانين المُتعلّقة بها، والأهمّ تبنّيها قيام شركات مُساهمة عامّة في مجال القطاعات الإنتاجية، داعياً إلى قيام البنك المركزي بالإسْراعْ في إنشاء الشبكة المُوحّدة للبنوك في مجال العمليات المصرفية.

وبحسب الدراسة فإن اليمن بحاجةٍ إلى هيئةٍ مُختصّةٍ بتنمية الصادرات وتشجيع إنشاء مُؤسّسات تسويقية للبحث عن أسواق خارجية، مع دراسة مُتطلّبات وأنماط المستهلكين، ومُساعدة هيئة تنمية الصادرات في توجيه المستثمر المحلّي والأجنبي، وتوفير كافّة المعلومات ومُتطلّبات الأسواق الخارجية.

وتُشير الدراسة إلى أن ضعف الصادرات غير النفطية في اليمن يرجع إلى أسبابٍ مُتعدّدة، أهمّها عدم وجود استثمارات كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي والسمكي، وعدم وجود مُؤسّسات تسويقيَّة فعّالة في البلاد، مُؤكّدةً على جهل المُصدّرين بدور البنوك في هذا المجال، خاصَّةً في الصادرات الزراعية والمنتجات البحرية، حيث يتمّ التعامل مع مُعظم الصادرات بصفةٍ فرديةٍ ومُباشرةٍ خارج إطار البنوك.

ومن أسباب ضعف الصادرات تذكر الدراسة عدم وجود تسهيلات وسعة تخزينية مُتخصّصة في البلاد وفي المنافذ التصديرية، الأمر الذي يدفع بالمُصدّر إلى العمل الفردي والتصدير غير المُنظّم، مُشدّدةً على دور الائتمان المصرفي في الصادرات وتنميتها، باعتبار القطاع المصرفي من القطاعات المؤثّرة في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث يتمثّل دور الائتمان في خلق النقود من خلال امتصاص مُدّخرات المودعين الموجبة ومنحها كقروضٍ للمستثمرين في كافّة القطاعات الاقتصادية.

مناقشة تنظيم الاصطياد السمكي في منطقة ضبه بحضرموت

■ ،،المكلا/ سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بميناء ضبة النفطي بحضرموت برئاسة المحافظ خالد سعيد الديني آلية عمل تنظيم الاصطياد في المنطقة.

وتناول الاجتماع الذي ضم مدراء عموم مديريتي الشحر وغيل باوزير حسين محمد باداهية العمودي وأحمد عوض بن همام، ومسؤولي مكتبي الثروة السمكية والشئون القانونية وقيادات فرع الاتحاد التعاوني السمكي والجمعيات السمكية بالمحافظة.. مقترحات تنظيم عملية الاصطياد وسبل تمكين الصيادين في مديريتي الشحر وغيل باوزير من الأصطياد التقليدي في المنطقة ومساعدة الأجهزة الأمنية في أداء واجباتها في حماية المنشأة النفطية في ميناء ضبه.

وشدد المجتمعون على أهمية حماية الصيادين وإزالة أية مخاطر يمكن حدوثها أثناء اصطيادهم في المنطقة والعمل على ضمان سلامتهم وتمكينهم من البحث عن سبل المعيشة وزيادة نشاطهم الإنتاجي بما يسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية.

وجرى في الاجتماع تشكيل لجنة تضم في عضويتها الجمعيات السمكية في كل من الشحر وشحير وعدد من جهات الاختصاص في السلطة المحلية بالمديريتين ومكتب الثروة السمكية وقوات أمن حماية المنشآت النفطية بضبه لوضع آلية واضحة لتنظيم عملية الاصطياد في هذه المنطقة.